

نساء يمنيات من أجل السلام

دراسة ميدانية في مدينة (عدن - المكلا - سيئون)

تنفيذ:

مؤسسة كل البنات للتنمية

صنعا - ٢٠٢٢م

فهرس المحتويات

١	فهرس المحتويات.....
٢	القسم الاول الهدف من الدراسة والمنهجية المتبعة.....
٢	١,١ . تمهيد:.....
٢	١,٢ . منهجية تنفيذ الدراسة الميدانية.....
٣	١,٣ . حدود الدراسة الميدانية.....
٣	١,٤ . اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:.....
٣	١,٥ . مقياس أداة الدراسة:.....
٤	١,٦ . الصدق الظاهري للاستبانة:.....
٤	١,٧ . أساليب التحليل الإحصائي.....
٥	القسم الثاني تحليل نتائج الدراسة الميدانية.....
٥	٢,١ . تمهيد.....
٥	٢,٢ . مجتمع وعينة الدراسة:.....
٥	٢,٣ . توزيع العينة بحسب نوع المنظمة.....
٦	٢,٤ . تحليل البيانات الديموغرافية.....
٦	١,٢,٤ . وصف مفردات العينة بحسب متغير العمر.....
٧	٢,٢,٤ . وصف مفردات العينة بحسب المؤهل العلمي.....
٨	٣,٢,٤ . وصف مفردات العينة بحسب الحالة الاجتماعية.....
٩	٤,٢,٤ . وصف مفردات العينة بحسب نوع الوظيفة.....
١١	٢,٥ . تحليل نتائج متغيرات الدراسة:.....
١١	١,٢,٥ . المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام.....
١٣	٢,٢,٥ . المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً.....
١٥	٣,٢,٥ . المحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي.....
١٧	٤,٢,٥ . المحور الرابع: دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية.....
١٩	٥,٢,٥ . المحور الخامس: الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية.....
٢١	٢,٦ . النتائج الإجمالية لمحاو الدراسة:.....
٢٢	القسم الثالث ملخص النتائج والتوصيات.....
٢٢	أولاً: النتائج.....
٢٤	ثانياً: التوصيات.....

القسم الاول

الهدف من الدراسة والمنهجية المتبعة

١.١. تمهيد:

إن فاعلية مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن هي ضرورة ملحة تؤكد الحاجة إلى آلية لتعزيز قدرة نساء المجتمع المدني على تكوين علاقات فاعلة مع نشطاء عملية بناء السلام، فتحقيق الأهداف هو رهن لعمليات مستمرة لدور ومكانة (نساء يمنيّات من أجل السلام) تسهم بشكل مباشر في صنع قرارات مصيرية لإحلال السلام والأمن المجتمعي في اليمن وتفاعلها مع هذا القرار بطرق منهجية لإيجاد أفضل السبل للتغلب على الصعاب وتذليل ما قد تواجهه من مشاكل بأسلوب علمي يتصف بالمرونة ويستجيب بالسرعة المطلوبة والوقت المناسب لاحتياجات حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام المجتمعي، وتبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥) يعد بمثابة خط فاصل بالنسبة لتطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام، والذي يعتبر أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام وفي إعادة البناء والإعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع.

إن تقييم هذا الأداء لدور المرأة هو عملية يجب أن تتم بألية تنظيمية مستمرة ومصممة بشكل علمي يناسب نشاطاتها ويكون أكثر تأثيراً على واقع مخرجاتها باعتبار أن هذه العملية هي من أبرز المهام وأكثرها تأثيراً، حيث يُعد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، المتخذ بالإجماع في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٠، حول المرأة والسلام والأمن، والذي حث كل من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلام، وحماية المرأة؛ إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج.

١.٢. منهجية تنفيذ الدراسة الميدانية

الأسلوب المتبع في الدراسة الميدانية تضمن اربع مراحل اساسية هي :

اولاً: المراجعة المكتبية لبعض الأدبيات المماثلة للمشروع والتي تناولت موضوعات بناء السلام.

ثانياً: توصيف مجتمع الدراسة بالمشروع (عدن، المكلا، سيئون)، وكيفية اختيار العينة محل الدراسة في البرنامج من أجل تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان، ومؤشرات قياس هذه المحاور، وأبعادها المتضمنة في محتوى الاستبانة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أساسيين، هما:

- القسم الأول: عبارة عن البيانات الديموغرافية، وقد شملت أربعة متغيرات وهي: (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة).
- القسم الثاني: وتضمن عبارات ومؤشرات الدراسة التي تم من خلالها استطلاع آراء عينة الدراسة، وشملت خمسة محاور كما يلي:

■ المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام، وتضمن (٤) فقرات.

■ المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً، وتضمن (٤) فقرات.

■ **المحور الثالث:** دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي، وتضمن (٣) فقرات.

■ **المحور الرابع:** المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية، وتضمن (٤) فقرات

■ **المحور الخامس:** الحقوق السياسية والقانونية، وتضمن (٥) فقرات

ثالثاً: توضيح آلية جمع البيانات المستخدمة في الدراسة، بالتشاور والتنسيق مع المعنيين في مؤسسة كل البنات

للتنمية بصنعاء، ومؤسسة بسمة لتنمية المرأة والطفل، ومؤسسة ينباع الخير.

رابعاً: اختيار أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، وصياغة النتائج في شكل تقارير

١,٣. حدود الدراسة الميدانية

لقد تمت هذه الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية وبشرية معينة كما يلي:

- **الحدود الزمنية:** لقد تم تحديد الفترة الزمنية للقيام بالدراسة ابتداء من / / ٢٠٢١م إلى / / ٢٠٢٢م.

- **الحدود المكانية:** التعرف على تعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥) في مناطق عمل المشروع (عدن، المكلا، سيئون).

- **الحدود البشرية:** شملت دراستنا على مجموعة من المستفيدات المتواجدات في مناطق عمل المشروع (عدن، المكلا، سيئون) لـ (مؤسسة كل البنات للتنمية).

١,٤. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصدقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصدقية تكون مرتفعة.

جدول (١) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة

معامل الثبات Alpha	عدد الفقرات	المحاور
.739	4	المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام
.656	4	المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً
.606	3	المحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي
.685	4	المحور الرابع: المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية
.534	5	المحور الخامس: الحقوق السياسية والقانونية
.644	20	متوسط جميع المحاور

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات ألفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مقبولة ، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات متوسطة ، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

١,٥. مقياس أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحديد درجة الاستجابة على العبارات مقياس (Likert) الخماسي الذي تراوح بين موافق بشدة إلى لا أوافق بشدة، وحسب الجدول (٢).

جدول (٢) مقياس درجة الموافقة

التعبير اللفظي لمستوى الموافقة	الوزن النسبي	المدى	النسبة المئوية	دلالة الموافقة إحصائياً
موافق بشدة	٥	من ٤,٢١ إلى ٥	٣٣,٣٪	عالية جداً
موافق	٤	من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠	٢٦,٧٪	عالية
محايد	٣	من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠	٢٠٪	متوسطة
غير موافق	٢	من ١,٨١ إلى ٢,٦٠	١٣,٣٪	ضعيفة
غير موافق بشدة	١	من ١ إلى ١,٨٠	٦,٧٪	ضعيفة جداً

١,٦. الصدق الظاهري للاستبانة:

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها بصيغتها الأولية (٣١) فقرة كما في الملحق (أ) على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في تخصص النوع الاجتماعي وإدارة الأعمال والاقتصاد والقانوني في عدد من الجامعات المحلية، ممن يحملون درجة الدكتوراه؛ لتحكيم الاستبانة و عددهم (٣) محكماً، كما في الملحق (ب)؛ للأخذ بأرائهم في الهيكل العام للاستبانة، والإفادة من خبراتهم في اختصاصاتهم، والتأكد من وضوح وصلاحيه فقرات الاستبانة، وقد أخذت آراؤهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار، وتم إجراء الحذف والتعديل والإضافة، مما جعل الاستبانة أكثر دقة وموضوعية؛ لقياس ما وضعت من أجله، وقد خرجت الاستبانة بصورتها النهائية، وعدد فقراتها (٢٠) فقرة كما في الملحق (ج).

١,٧. أساليب التحليل الإحصائي

بحكم طبيعة وخصوصية موضوع الدراسة المتعلقة بتعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥)، استوجب علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية وتفسير العلاقات بين مختلف المتغيرات باستخدام البرنامج الإحصائي، (SPSS) Statistical Package For Social Science, Version 24، الذي يُستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها، للكشف عن مستوى فاعلية ومكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال السلام. ومن خلال الأساليب الإحصائية الوصفية التالية:

- ١) التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة خصائص عينة البحث بحسب المتغيرات الديمغرافية، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة البحث.
- ٢) المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى تركيز إجابات أفراد العينة حول خيار معين على مستوى كل فقرة أو على مستوى البعد بشكل كامل (متوسط مربعات الفقرات)، ويستخدم لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث عن المحاور الرئيسية (متوسط مربعات الفقرات).
- ٣) الانحرافات المعيارية: لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة من فقرات متغيرات البحث، وكذلك لكل محور من محاور البحث الرئيسية عن متوسطاتها الحسابية، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري يساعد على توضيح التشتت في استجابة أفراد عينة البحث لكل فقرة من فقرات متغيرات البحث.
- ٤) معامل ألفا كرونباخ: لمعرفة مدى ثبات متغيرات وأبعاد البحث، ومدى مصداقية إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة بهدف التأكد من نسبة ثبات أداة البحث وصدق آراء العينة.

القسم الثاني

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

٢,١. تمهيد

يمكن الوصول الى النتائج النهائية من الدراسة الميدانية للنساء المستهدفات من خلال خمسة محاور اساسية اعتمادا على التقسيمات المحددة في استمارة الاستبيان الخاص بموضوع تعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥) في مناطق عمل المشروع (عدن، المكلا، سيئون) لـ (مؤسسة كل البنات للتنمية)، فقد شملت الدراسة الميدانية قسمين رئيسيين تناول القسم الأول: البيانات الديموغرافية، وتضمن القسم الثاني : عبارات ومؤشرات الدراسة، وشمل خمسة محاور ، المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام، والمحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً، والمحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي، والمحور الرابع: المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية، في حين اشتمل المحور الخامس والآخر على الحقوق السياسية والقانونية، وفيما يلي تحليل نتائج الدراسة الميدانية الميداني.

٢,٢. مجتمع وعينة الدراسة:

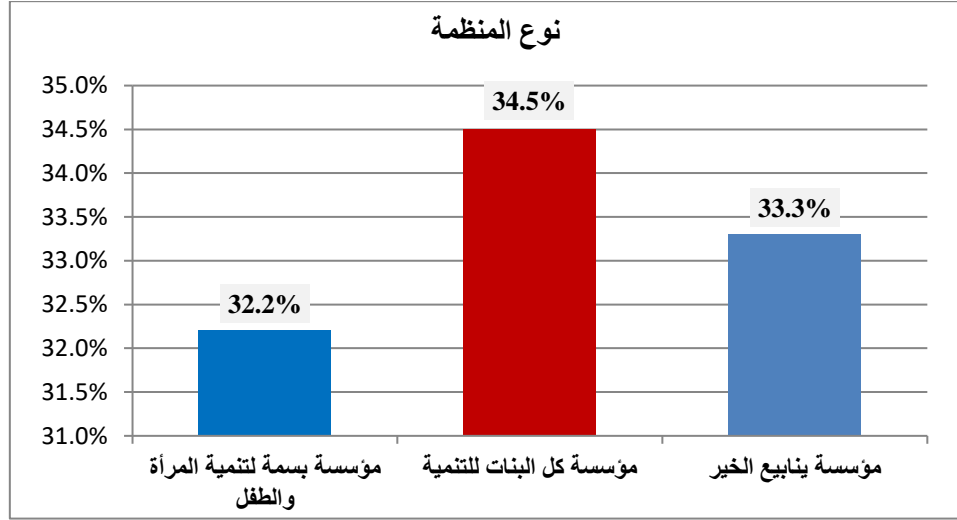
تكون مجتمع الدراسة من المناطق المستهدفة (عدن، المكلا، سيئون)؛ وقد تم اختيار عينة الدراسة من النساء المستهدفات والمتواجدات في مناطق عمل المشروع (عدن، المكلا، سيئون)، حيث تم توزيع (٤٠٠٠) استبانة، وتم استعادة (٣٩٢١) استبانة بنسبة (٩٨,٠٣٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وعدد (٧٩) استبانة مفقودة بنسبة (١,٩٨٪)، وبعد فحص الاستبانات المسترجعة استبعدت (١) استبانة غير صالحة للتحليل بنسبة (٠,٠٣٪)، وأصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٣٩٢٠) استبانة بنسبة (٩٨٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهذه نسبة عالية جداً وكافية لتعميم نتائج هذه العينة على مجتمع الدراسة.

٢,٣. توزيع العينة بحسب نوع المنظمة

شملت الدراسة (٢٩٢٠) من النساء المستهدفات في ثلاث مناطق لاستطلاع آرائهم والحصول على نتائج موثوق بها حول تعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥). علماً بأن وحدة البحث هي المرأة باعتبارها المعنية الاولى بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، المتخذ بالإجماع في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٠، والذي حث كل من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، وقد تم التنسيق والتشاور مع المعنيين بمؤسسة كل البنات للتنمية بصنعاء ومشاركة مؤسسة بسمة لتنمية المرأة والطفل في سيئون، ومؤسسة يبابع الخير في عدن، والجدول رقم (٢) يوضح توزيع مفردات العينة بحسب نوع المنظمة.

جدول (٣) يبين توزيع عينة الدراسة حسب نوع المنظمة

النسبة المئوية	التكرار	نوع المنظمة
32.2%	1262	مؤسسة بسملة لتنمية المرأة والطفل
34.5%	1354	مؤسسة كل البنات للتنمية
33.3%	1304	مؤسسة يئابيع الخير
100%	3920	المجموع



شكل رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع المنظمة

يتضح من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من فئة منظمة (مؤسسة كل البنات) بنسبة (٣٤,٥٪).
من إجمالي أفراد عينة الدراسة، يليها أفراد العينة من (مؤسسة يئابيع الخير) يمثلون ما نسبته (٣٣,٣٪)، وأخيراً
(مؤسسة بسملة لتنمية المرأة والطفل) بنسبة (٣٢,٢٪).

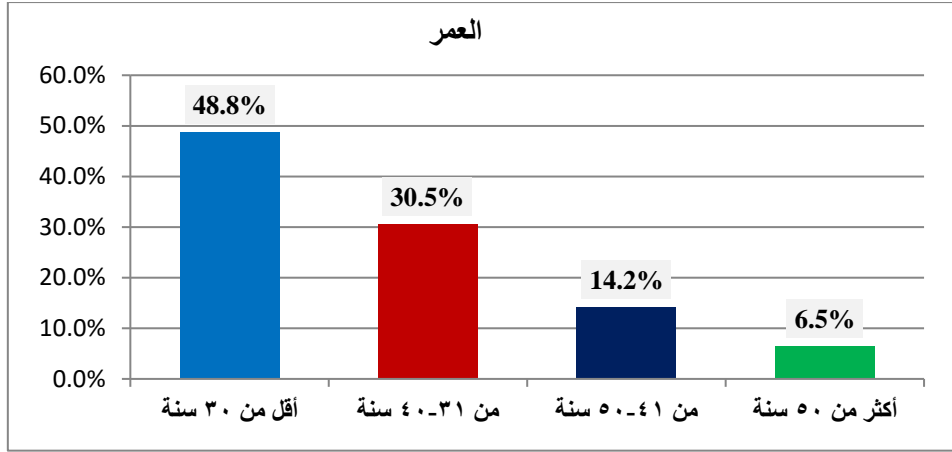
٢,٤. تحليل البيانات الديموغرافية

شملت البيانات الديموغرافية أربعة متغيرات رئيسية وهي: (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة)، وفيما يلي شرح موجز لنتائج البيانات الديموغرافية لفردات عينة الدراسة:

١,٢,٤. وصف مفردات العينة بحسب متغير العمر

جدول (٤) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
48.8%	1914	أقل من ٣٠ سنة
30.5%	1197	من ٣١-٤٠ سنة
14.2%	556	من ٤١-٥٠ سنة
6.5%	253	أكثر من ٥٠ سنة
100%	3920	المجموع



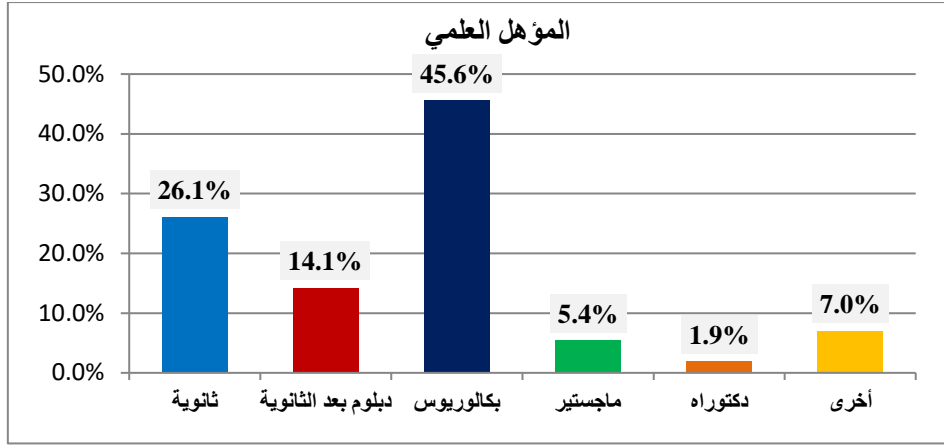
شكل رقم (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

عند تحليل مفردات العينة بحسب متغير العمر، وجد أن معظم النساء اللاتي تم مقابلتهن من الأعمار (أقل من ٣٠ سنة)، وعدد المبحوثات في هذا النطاق ١٩١٤ مفردة، ما يشكل نحو ٤٨,٨ % من حجم العينة، أما المفردات اللاتي اعمارهن (من ٣١ - ٣٠ سنة) فقد بلغن ١١٩٧ مفردة، يمثلن نسبة ٣٠,٥ % من حجم العينة، ومن ثم اللاتي اعمارهن (من ٤١ - ٥٠ سنة) فقد بلغن ٥٥٦ مفردة، يمثلن نسبة ١٤,٢ %، وأخيراً الأعمار اللاتي (أكثر من ٥٠ سنة) بنسبة ٦,٥ %، ويمكن القول أن الإحصاءات تشير إلى أن مشاركة المرأة في المناطق المستهدفة تسير بصورة جيدة، حيث كانت النساء الأصغر سناً هن الأكثر عدداً؛ وهو ما يعكس المعدل النسبي لكبير حجم العائلات اليمينية من الشباب وخاصة في المناطق الأقل حضرية أو الريفية؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن المشروع قام أساساً على استهداف نساء المدينة والريف بنسبة ٦٠ % إلى ٤٠ % على التوالي، وهذا يدل على تأكيد المرأة الشابة على مكانتها ومساهمتها في المشاركة بتعزيز السلام بشكل كبير.

٢,٢,٤. وصف مفردات العينة بحسب المؤهل العلمي

جدول (٥) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
26.1%	1022	ثانوية
14.1%	551	دبلوم بعد الثانوية
45.6%	1789	بكالوريوس
5.4%	212	ماجستير
1.9%	73	دكتوراه
7.0%	273	أخرى
100%	3920	المجموع



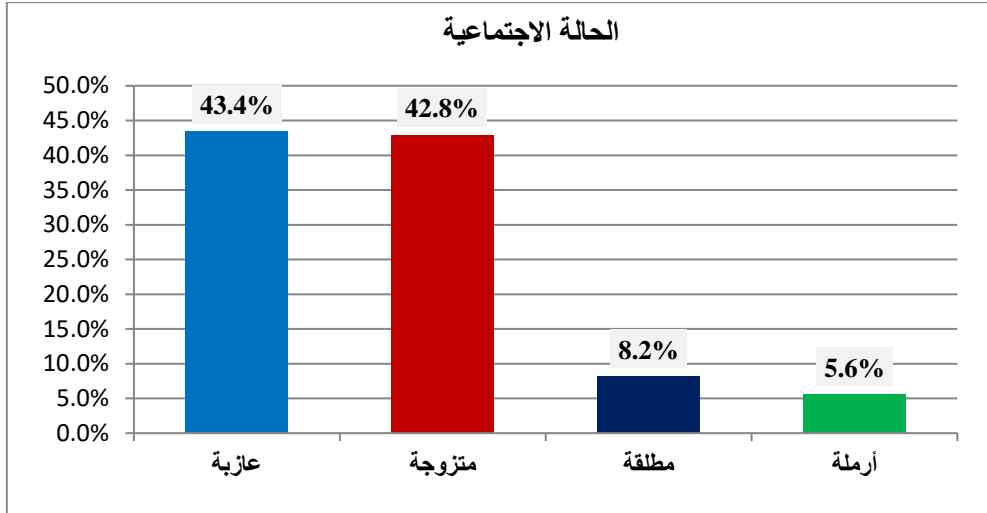
شكل رقم (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال تحليل مفردات العينة بحسب المؤهل العلمي وجد أن معظم النساء اللاتي تم مقابلتهن من المؤهل العلمي (بكالوريوس) ٤٥,٦ % من حجم العينة، يليها فئة المؤهل (الثانوي) بنسبة ٢٦,١ %، أما مؤهل (الدبلوم بعد الثانوية) فقد جاء بنسبة ١٤,١ %، يلي ذلك مؤهلات (أخرى) بنسبة ٧ % لعدد ٢٧٣ مفردة، حيث تمثلت بين (امية، تقرأ وتكتب، شهادة اساسية وما في مستواها)، بينما اللاتي لديهن مؤهل ماجستير بلغت نسبتهن نحو ٥,٤ %، أما نسبة الدكتوراه ١,٩ % وتشير نتائج تحليل المستفيدات بحسب متغير المؤهل العلمي جودة اختيار الفريق لمفردات العينة، وهذا إشارة إلى تنوع الخلفية العلمية لعينة المسح الميداني، مما له الأثر في تنوع الإجابات وإثراء النتائج، حيث أن أغلب النساء المستهدفات من المؤهل الجامعي، وهذا يمثل ما يقارب ٤٦ % من حجم العينة المستهدفة بالدراسة، وبالتالي فإن إجابتهن ستكون موضوعية حسب خبرتهم العلمية وهي ميزة إيجابية، كما يتضح وجود مؤهلات دون البكالوريوس لأفراد عينة الدراسة، وعلى الرغم من قلة عدد من يحملون شهادات عليا، فإن الدراسة استهدفت نساء مؤهلات علمياً وتحملن شهادات جامعية، وهو مؤشر على اهتمام المناطق المستهدفة بتعليم الفتاة من حملة المؤهل العلمي الجامعي، وأنهن يمتلكن الخبرات العلمية والعملية الكبيرة، وهو ما بينته عينة الدراسة.

٣,٢,٤. وصف مفردات العينة بحسب الحالة الاجتماعية

جدول (٦) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
43.4%	1702	عازبة
42.8%	1678	متزوجة
8.2%	321	مطلقة
5.6%	219	أرملة
100%	3920	المجموع



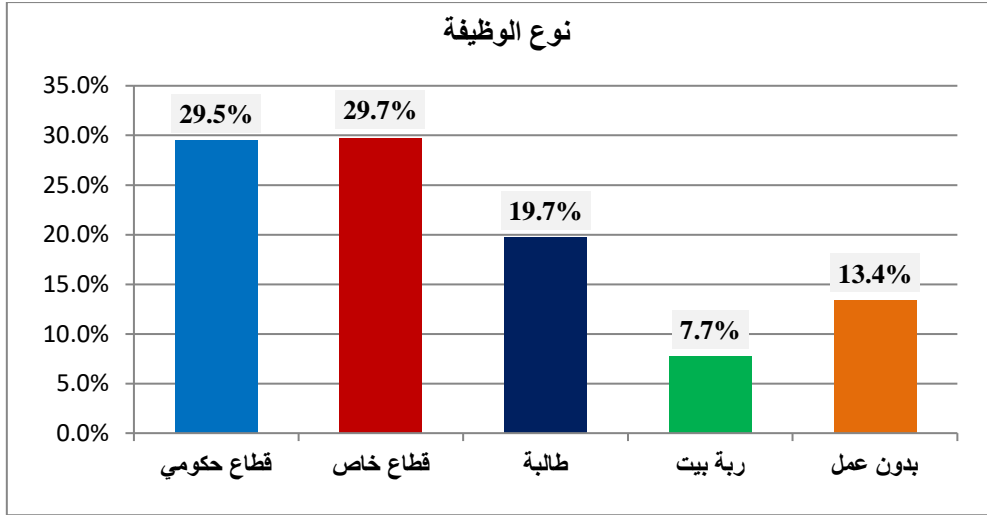
شكل رقم (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

يتضح من الجدول والشكل السابق أن أغلب مفردات العينة بحسب الحالة الاجتماعية من فئة النساء (العازبات) بنسبة ٤٣,٤ % من حجم العينة، يليها فئة الحالة الاجتماعية (متزوجة) بنسبة ٤٢,٨٪، أما فئتي الحالة الاجتماعية (مطلقة ، وأرملة) فقد جاءتا بنسبة قليل تراوحت ما بين (٨,٢٪، ٥,٦٪) على التوالي، وتشير هذه النتائج أن الفئة العظمى من أفراد العينة جاءت من فئة الحالة الاجتماعية عازبة، وهو ما بينته نتائج الدراسة إلى أن أغلب المستهدفات من النساء من فئة المؤهل العلمي الجامعي، أي فئة الطالبات، ويتم تزويجهن بعد إكمالهن المؤهل الجامعي، وهذه النسبة مقبولة نسبياً، وأيضاً فئة المتزوجات جاءت بدرجة كبيرة، وهذا مؤشر على اهتمام المرأة اليمنية بالمشاركة المجتمعية رغم مسؤولياتها الأسرية، ونجد أن معدل النساء ينخفض تدريجياً في النساء المطلقات والأرامل.

٤,٢,٤. وصف مفردات العينة بحسب نوع الوظيفة

جدول (٧) يبين توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	نوع الوظيفة
29.5%	1155	قطاع حكومي
29.7%	1166	قطاع خاص
19.7%	772	طالبة
7.7%	303	ربة بيت
13.4%	524	بدون عمل
100%	3920	المجموع



شكل رقم (٥) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة

يتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن فئة القطاع الخاص يمثلن ٢٩,٧٪ من حجم العينة المستهدفة، في حين يشكل القطاع الحكومي ٢٩,٥٪، أما ١٩,٧٪ منهن طالبات و ١٣,٤٪ عاطلات عن العمل، وهي نسبة مرتفعة في أوساط نساء اغلبهن حملة شهادات متفاوتة الدرجة العلمية، ويشكلن بقية مفردات العينة من النساء (ربة بيت) بنسبة ٧,٧٪. ونجد أن هذا التوزيع طبيعي؛ إذ أن هناك اهتماما نوعا ما في استهداف جميع الفئات الوظيفية.

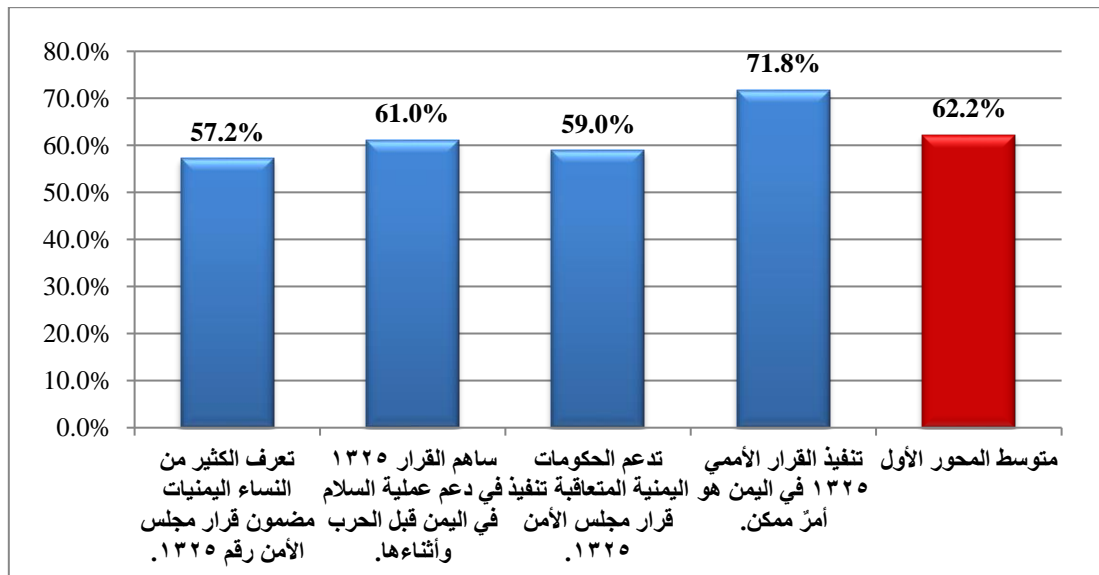
٢,٥. تحليل نتائج متغيرات الدراسة:

لتحليل نتائج متغيرات الدراسة الميدانية الخاصة بتعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥) المنفذة من قبل مؤسسة كل البنات للتنمية ومن الاطراف ذات العلاقة، رصدت الدراسة خمسة محاور تم عرضها ووصفها وتحليلها كما يلي:

١,٢,٥. المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمحور الأول المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تعرف الكثير من النساء اليمنيات مضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.	4	2.86	1.268	57.20%	غير موافق
2	ساهم القرار ١٣٢٥ في دعم عملية السلام في اليمن قبل الحرب وأثناءها.	2	3.05	1.107	61.00%	محايد
3	تدعم الحكومات اليمنية المتعاقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.	3	2.95	1.143	59.00%	محايد
4	تنفيذ القرار الأممي ١٣٢٥ في اليمن هو أمر ممكن.	1	3.59	1.083	71.80%	موافق
	متوسط المحور الأول		3.11	1.150	62.20%	محايد



شكل رقم (٦) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات الخاصة بالمحور الأول المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (محايد) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٣,١١)، والنسبة المئوية (٦٢,٢٠٪)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أجابت العينة بدرجة قياس (موافق) على فقرة واحدة وهي الفقرة رقم (٤) والتي تنص على أن (تنفيذ القرار الأممي ١٣٢٥ في اليمن هو أمرٌ ممكن) بمتوسط حسابي (٣.٥٩).
 - وأجابت العينة بدرجة قياس (محايد) على فقرتين وهما الفقرتين رقم (٢ ، ٣) نبيها كالتالي:
 - ساهم القرار ١٣٢٥ في دعم عملية السلام في اليمن قبل الحرب وأثناءها ، بمتوسط حسابي (٣,٥٥).
 - تدعم الحكومات اليمنية المتعاقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ، بمتوسط حسابي (٢,٩٥).
 - أجابت العينة بدرجة قياس (غير موافق) على فقرة واحدة وهي الفقرة رقم (١) والتي تنص على أنهم (لا تعرف الكثير من النساء اليمنيات مضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥) بمتوسط حسابي (٢,٨٦).
- وتشير هذه النتائج إلى غموض وقصور المعلومات لدى النساء؛ وهو مؤشر على ضعف المؤسسة الإعلامية الموثوق بها في نشر المعلومة الصادقة في أوساط النساء، وذلك من خلال واجبهن في العمل على إلمام النساء وإطلاعهن على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن هو أمرٌ ممكن، وتعريفهن بمضمونه، ومساهمته في دعم عملية السلام في اليمن، وأن تعمل الحكومات اليمنية المتعاقبة على تنفيذه، وأنه يجب امتلاكهن للمهارات اللازمة من اتصال وتواصل، والمشاركة في مفاوضات السلام، وغيرها من المهارات المطلوبة، للقيام بواجبهن قدر الإمكان لتحقيق احتياجات حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلم المجتمعي اليمني.
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت آراء المبحوثات. وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (٣,١١) وانحراف معياري (١,١٥٠) وبتقدير لفظي (محايد) وعلى ضوء ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه [لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha < 0.05$) لمعرفة النساء في المناطق المستهدفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام]، وهو مؤشر على أهمية تعزيز المعرفة لدى النساء في المناطق المستهدفة للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥).
 - وإثبات صحة هذه الفرضية المتمثلة بالمحور الأول من الدراسة في مضمون السؤال الموجه لأفراد عينة الدراسة والذي نص على: هل هناك معرفة لدى النساء في المناطق المستهدفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام؟ استخدمت الدراسة اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) عند متوسط حسابي فرضي (٣,٤)، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:-

جدول (٩) اختبار (One Sample T-Test) العلاقة الإحصائية لتوافر المعرفة لدى النساء في المناطق

المستهدفة بقرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) وأثره في عملية السلام

المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)
المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام	3.11	.863	62.20%	225.669	.000

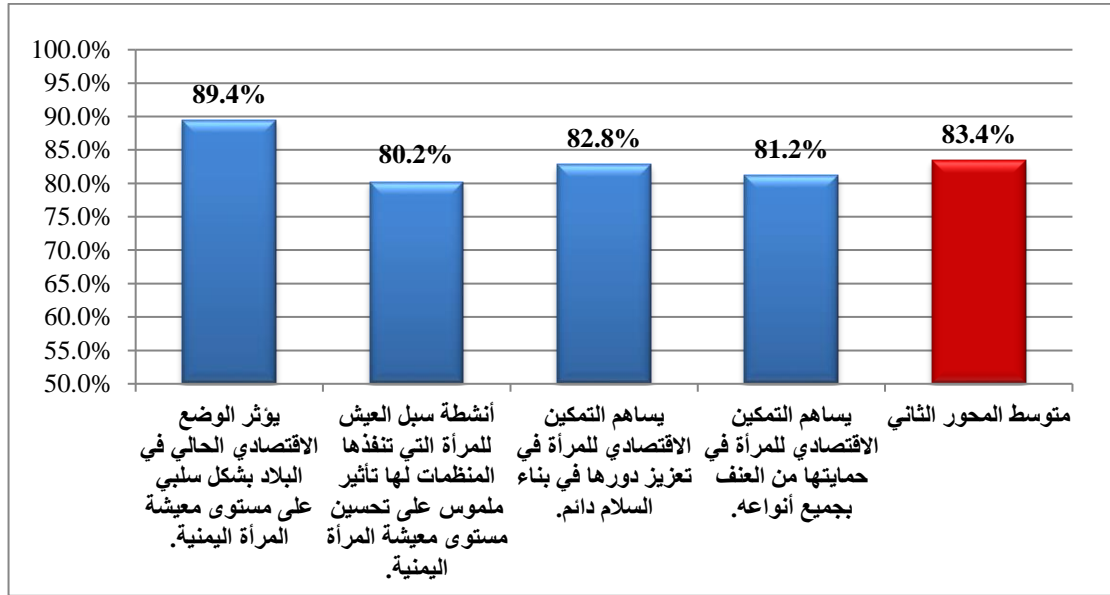
المصدر: الدراسة الميدانية

بينت نتائج الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بين الوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للمحور الثاني كانت (٢٢٥,٦٦٩) والفرق بين المتوسط الحسابي للمحور الأول البالغ (٣,١١) والوسط الفرضي (٣,٤) غير معنوي، ودال إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه : لا توجد معرفة لدى النساء في المناطق المستهدفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام.

٢,٢,٥. المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمحور الثاني تمكين المرأة اقتصادياً

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يؤثر الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد بشكل سلبي على مستوى معيشة المرأة اليمنية.	1	4.47	.802	89.40%	موفق بشدة
2	أنشطة سبل العيش للمرأة التي تنفذها المنظمات لها تأثير ملموس على تحسين مستوى معيشة المرأة اليمنية.	4	4.01	.965	80.20%	موافق
3	يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز دورها في بناء السلام دائم.	2	4.14	.878	82.80%	موافق
4	يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في حمايتها من العنف بجميع أنواعه.	3	4.06	1.031	81.20%	موافق
	متوسط المحور الثاني		4.17	0.919	83.40%	موافق



شكل رقم (٧) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات الخاصة بالمحور الثاني تمكين المرأة اقتصادياً

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٤,١٧)، والنسبة المئوية (٨٣,٤٠٪)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أجابت العينة بدرجة قياس (موافق بشدة) على فقرة واحدة وهي الفقرة رقم (١) والتي تنص على أنه (يؤثر الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد بشكل سلبي على مستوى معيشة المرأة اليمنية) بمتوسط حسابي (٤,٤٧).

- وأجابت العينة بدرجة قياس (موافق) على ثلاث فقرات وهي الفقرات رقم (٣، ٤، ٢) نبيها كالتالي:
- يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز دورها في بناء السلام دائم بمتوسط حسابي (٤,١٤)

- يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في حمايتها من العنف بجميع أنواعه بمتوسط حسابي (٤,٠٦).
- أنشطة سبل العيش للمرأة التي تنفذها المنظمات لها تأثير ملموس على تحسين مستوى معيشة المرأة اليمنية. بمتوسط حسابي (٤,٠١).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت آراء المبحوثات.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (٤,١٧) وبتقدير لفظي (موافق) وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية القائلة بأنه [يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha < 0.05$) لتوافر تمكين المرأة اقتصادياً].

وتكشف هذه النتائج أن: توافر تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً حصل على درجات عالية، وأن محور تمكين المرأة حصل على أعلى درجة، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن ضعف التمكين الاقتصادي ينعكس سلباً على مساهمة المرأة في تعزيز دورها في بناء السلام، وحمايتها من العنف، وهذا ما يؤكد عمق الأثر السلبي للوضع الاقتصادي في حياة النساء؛ ويستدعي الاهتمام الكبير بقضية تمكين المرأة اقتصادياً، وأهمية تنفيذ أنشطة سبل العيش التي تحد من وطأة غلاء المعيشة على النساء؛ وهو ما سيفضي إلى تعزيز دور المرأة سياسياً.

ولإثبات صحة هذه الفرضية المتمثلة بالمحور الثاني من الدراسة في مضمون السؤال الموجه لأفراد عينة الدراسة والذي نص على أن: هل هناك تمكين للمرأة اقتصادياً؟ استخدمت الدراسة اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) عند متوسط حسابي فرضي (٣,٤)، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:-

جدول (١١) اختبار (One Sample T-Test) العلاقة الإحصائية لتوافر تمكين المرأة اقتصادياً

المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)
تمكين المرأة اقتصادياً	4.17	.647	83.40%	403.403	.000

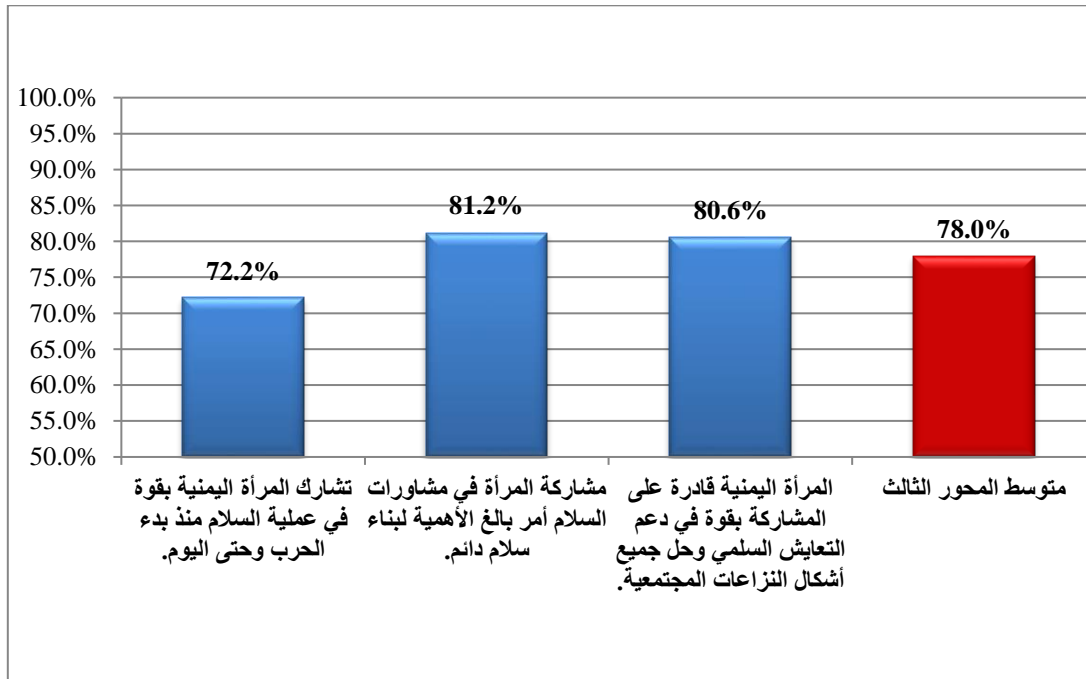
المصدر: الدراسة الميدانية

بينت نتائج الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بين الوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للمحور الثاني كانت (٤,٠٣, ٤,٠٣) والفرق بين المتوسط الحسابي للمحور الثاني البالغ (٤,١٧) والوسط الفرضي (٣,٤) معنوي، ودال إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى: توافر التمكين للمرأة اقتصادياً.

٣,٢,٥. المحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمحور الثالث دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تشارك المرأة اليمنية بقوة في عملية السلام منذ بدء الحرب وحتى اليوم.	3	3.61	1.142	72.2%	موافق
2	مشاركة المرأة في مشاورات السلام أمر بالغ الأهمية لبناء سلام دائم.	1	4.06	.928	81.2%	موافق
3	المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بقوة في دعم التعايش السلمي وحل جميع أشكال النزاعات المجتمعية.	2	4.03	.989	80.6%	موافق
	متوسط المحور الثالث		3.90	1.020	78.0%	موافق



شكل رقم (٨) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات الخاصة بالمحور الثالث دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٣,٩٠)، والنسبة المئوية (٧٨٪)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- مشاركة المرأة في مشاورات السلام أمر بالغ الأهمية لبناء سلام دائم بمتوسط حسابي (٤,٠٦).

- المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بقوة في دعم التعايش السلمي وحل جميع أشكال النزاعات المجتمعية. بمتوسط حسابي (٤,٠٣).
- تشارك المرأة اليمنية بقوة في عملية السلام منذ بدء الحرب وحتى اليوم بمتوسط حسابي (٣,٦١).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أكبر بقليل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تذبذب آراء المبحوثات.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (٣,٩٠) وبانحراف معياري (١,٠٢٠) وبتقدير لفظي (موافق) وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية القائلة بأنه [يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha < 0.05$) للمرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي].

وتعزو الدراسة ذلك إلى أن المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بقوة في دعم التعايش السلمي، وحل جميع أشكال النزاعات المجتمعية، رغم محدودية مشاركتها في مشاورات السلام، وقلة اطلاعها بأدوارهن تجاه عملية إحلال السلام من خلال قرار مجلس الأمن، والذي حث على مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلام، وحماية المرأة؛ وآليات تنفيذ البرامج والمهام الموكلة إليهن والعمل على تطبيقها على أرض الواقع.

ولإثبات صحة هذه الفرضية المتمثلة بالمحور الثالث من الدراسة في مضمون السؤال الموجه لأفراد عينة الدراسة والذي نص على أن: هل يوجد دور للمرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي؟ استخدمت الدراسة اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) عند متوسط حسابي فرضي (٣,٤)، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:-

جدول (١٣) اختبار (One Sample T-Test) العلاقة الإحصائية لدور المرأة اليمنية في عملية السلام

والتعايش السلمي

المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)
دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي	3.90	1.020	78%	319.033	.000

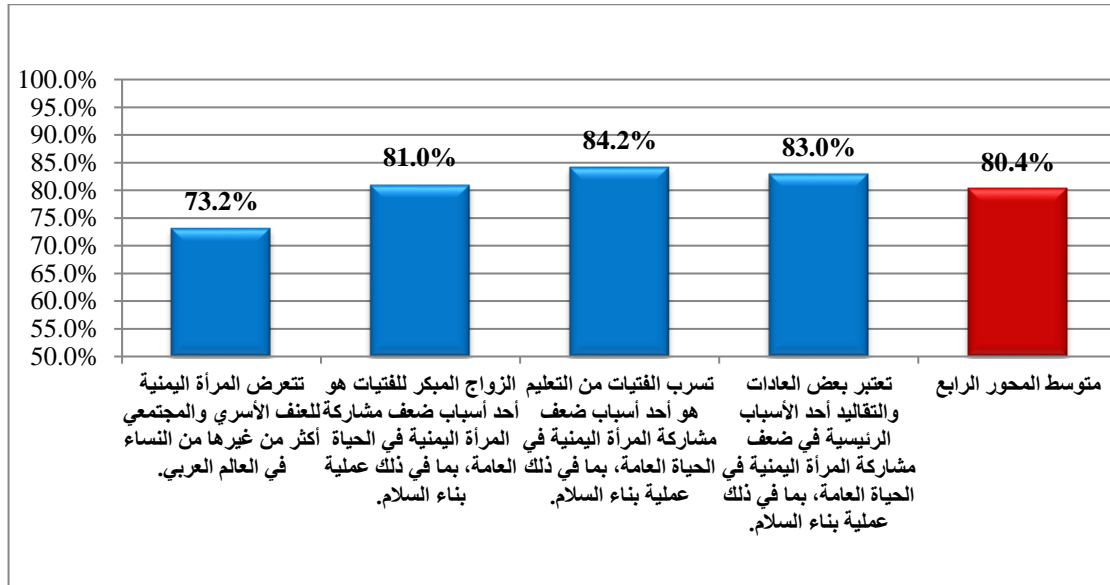
المصدر: الدراسة الميدانية

بينت نتائج الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بين الوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للمحور الثالث كانت (٣١٩,٠٣٣) والفرق بين المتوسط الحسابي للمحور الثالث البالغ (٣,٩٠) والوسط الفرضي (٣,٤) معنوي، ودال إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه: يوجد دور للمرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي.

٤,٢,٥. المحور الرابع: دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمحور الثالث دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تتعرض المرأة اليمنية للعنف الأسري والمجتمعي أكثر من غيرها من النساء في العالم العربي.	4	3.66	1.225	73.2%	موافق
2	الزواج المبكر للفتيات هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام.	3	4.05	1.046	81.0%	موافق
3	تسرب الفتيات من التعليم هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام.	1	4.21	.933	84.2%	موافق بشدة
4	تعتبر بعض العادات والتقاليد أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام.	2	4.15	.958	83.0%	موافق
	متوسط المحور الرابع		4.02	1.041	80.4%	موافق



شكل رقم (٩) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات الخاصة بالمحور الرابع دور المرأة اليمنية في

مواجهة التحديات الاجتماعية

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق) على جميع فقرات المحور الرابع؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٤,٠٢)، والنسبة المئوية (٨٠,٤٪)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الرابع وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أجابت العينة بدرجة قياس (موافق بشدة) على فقرة واحدة وهي الفقرة رقم (٣) والتي تنص على أن (تسرب الفتيات من التعليم هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام) بمتوسط (٤,٢١).

- وأجابت العينة بدرجة قياس (موافق) على ثلاث فقرات وهي الفقرات رقم (٤ ، ٢ ، ١) نبينها كالتالي:
 - تعتبر بعض العادات والتقاليد أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام. بمتوسط حسابي (٤,١٥).
 - الزواج المبكر للفتيات هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام بمتوسط حسابي (٤,٠٥)
 - تتعرض المرأة اليمنية للعنف الأسري والمجتمعي أكثر من غيرها من النساء في العالم العربي. بمتوسط حسابي (٣,٦٦)
 - الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الرابع أكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تذبذب آراء المبحوثات.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الرابع نجد أنه بلغ (٤,٠٢) وبانحراف معياري (١,٠٤١) وبتقدير لفظي (موافق) وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية القائلة بأنه [يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha < 0.05$) للمرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية].
- وتكشف هذه النتائج أن: دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية حصل على درجات عالية، وهذا يعكس قدرات المرأة على نسج وإقامة علاقات مع الآخرين وحرصها على بناء جسر متين بينها وبين الآخرين كما أظهرت النتائج أن مستوى دور المرأة في مواجهة التحديات الاجتماعية كان مرتفعاً مقارنة مع بقية المحاور الأخرى، ونعزو ذلك إلى أن النساء في المناطق المستهدفة لم يصلن إلى المرتبة المرغوبة من الناحية الاجتماعية نتيجة لقلة عدد الحاصلات على المؤهلات العلمية العالية، وفي حالة وجود نساء يحملن المؤهلات العلمية العالية ويشغلن الوظائف العالية، سوف تحظى المرأة بدور هام في مواجهة التحديات الاجتماعية، وهذا مؤشر إلى إعطاء أهمية عالية من الجهود من قبل المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة لدعم تعليم الفتاة وتعزيز دورهن وشعورهن بالمسؤولية الملقاة على عاتقهن في مواجهة التحديات الاجتماعية.
- ولإثبات صحة هذه الفرضية المتمثلة بالمحور الرابع من الدراسة في مضمون السؤال الموجه لأفراد عينة الدراسة والذي نص على أن: هل يوجد دور للمرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية؟ استخدمت الدراسة اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) عند متوسط حسابي فرضي (٣,٤)، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:-

جدول (١٥) اختبار (One Sample T-Test) العلاقة الإحصائية لدور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية

المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)
دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية	4.02	1.041	80.4%	335.293	.000

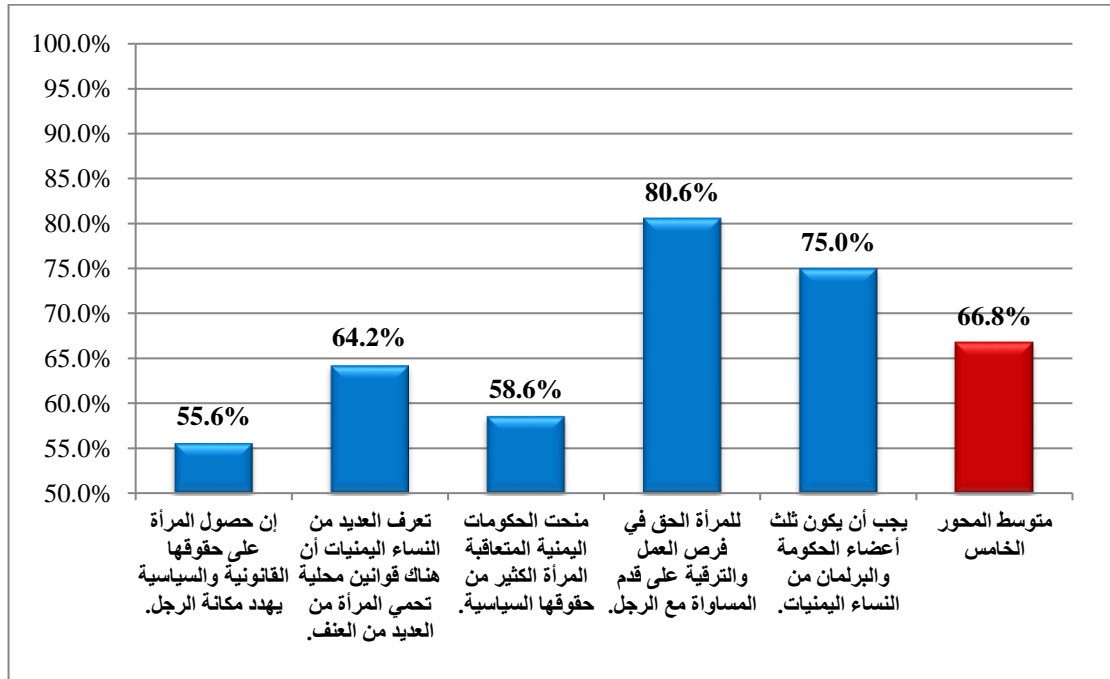
المصدر: الدراسة الميدانية

بينت نتائج الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بين الوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للمحور الرابع كانت (٣٣٥,٢٩٣) والفرق بين المتوسط الحسابي للمحور الرابع البالغ (٤,٠٢) والوسط الفرضي (٣,٤) معنوي، ودال إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه: يوجد دور للمرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية.

٥,٢,٥. المحور الخامس: الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية

جدول (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمحور الخامس الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	إن حصول المرأة على حقوقها القانونية والسياسية يهدد مكانة الرجل.	5	2.78	1.375	55.6%	محايد
2	تعرف العديد من النساء اليمنيات أن هناك قوانين محلية تحمي المرأة من العديد من العنف.	3	3.21	1.205	64.2%	محايد
3	منحت الحكومات اليمنية المتعاقبة المرأة الكثير من حقوقها السياسية.	4	2.93	1.206	58.6%	محايد
4	للمرأة الحق في فرص العمل والترقية على قدم المساواة مع الرجل.	1	4.03	1.085	80.6%	موافق
5	يجب أن يكون ثلث أعضاء الحكومة والبرلمان من النساء اليمنيات.	2	3.75	1.204	75.0%	موافق
	متوسط المحور الخامس		3.34	1.215	66.8%	محايد



شكل رقم (١٠) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات الخاصة بالمحور الخامس الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (محايد) على جميع فقرات المحور الخامس؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات (٣,٣٤)، والنسبة المئوية (٦٦,٨٪)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الخامس وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أجابت العينة بدرجة قياس (موافق) على فقرتين وهما الفقرتين رقم (٤ ، ٥) نبيها كالتالي:
 - للمرأة الحق في فرص العمل والترقية على قدم المساواة مع الرجل بمتوسط حسابي (٤,٠٣).
 - يجب أن يكون ثلث أعضاء الحكومة والبرلمان من النساء اليمينيات بمتوسط حسابي (٣,٧٥).
- وأجابت العينة بدرجة قياس (محايد) على ثلاث فقرات وهم الفقرات رقم (٢ ، ٣ ، ١) نبيها كالتالي:
 - تعرف العديد من النساء اليمينيات أن هناك قوانين محلية تحمي المرأة من العديد من العنف بمتوسط حسابي (٣,٢١).
 - منحت الحكومات اليمينية المتعاقبة المرأة الكثير من حقوقها السياسية بمتوسط حسابي (٢,٩٣).
 - إن حصول المرأة على حقوقها القانونية والسياسية يهدد مكانة الرجل بمتوسط حسابي (٢,٧٨).
 - الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الرابع أكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تذبذب آراء المبحوثات.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الخامس نجد أنه بلغ (٣,٣٤) وبتقدير لفظي (محايد) وعلى ضوء ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه [لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha < 0.05$) لتوافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمينية].

وتكشف هذه النتائج أن: ضعف توافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمينية حيث حصل هذا المحور على درجات ضعيفة، حيث تشير درجة الموافقة بمحايد إلى غموض المعلومة وضعف المؤسسة الإعلامية الموثوق بها في نقل المعلومة الصادقة ذات العلاقة. ويظهر هذا أيضاً في إجابة السؤال الخامس بموافق فقط دون موافق بشدة؛ وهو مؤشر على ضعف الحركة السياسية المناصرة لهذا المبدأ لإقناع النساء والمجتمع به.

وأن إدراك النساء لممارستهم العمل السياسي أمر بالغ الأهمية في تعزيز فاعلية المرأة في إحلال سلام دائم في اليمن، وتعزيز قدرتهن على تكوين علاقات فاعلة مع نشطاء عملية بناء السلام، وذلك من خلال تبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥)، بالإضافة إلى ممارستهن للحقوق القانونية ومعرفة نقاط القوة والضعف سيسهم في تحسين دورها بشكل مباشر في صنع قرارات مصيرية لإحلال السلام والأمن المجتمعي.

ولإثبات صحة هذه الفرضية المتمثلة بالمحور الخامس من الدراسة في مضمون السؤال الموجه لأفراد عينة الدراسة والذي نص على: هل تتوفر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمينية؟ استخدمت الدراسة اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) عند متوسط حسابي فرضي (٣,٤)، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:-

جدول (١٧) اختبار (One Sample T-Test) العلاقة الإحصائية لتوافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية الاجتماعية

المتوسط الإجمالي لفقرات المحور الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)
توافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية	3.34	1.215	66.8%	290.895	.000

المصدر: الدراسة الميدانية

بينت نتائج الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بين الوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للمحور الخامس كانت (٢٩٠,٨٩٥) والفرق بين المتوسط الحسابي للمحور الخامس البالغ (٣,٣٤) والوسط الفرضي (٣,٤) غير معنوي، ودال إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى: عدم توافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية.

٢,٦. النتائج الإجمالية لمحاور الدراسة:

جدول (١٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	المحور الأول: المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام	5	3.11	1.150	62.20%	محايد
2	المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً	1	4.17	0.919	83.40%	موافق
3	المحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي	3	3.90	1.020	78.0%	موافق
4	المحور الرابع: المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية	2	4.02	1.041	80.4%	موافق
5	المحور الخامس: الحقوق السياسية والقانونية	4	3.34	1.215	66.8%	محايد
	المتوسط العام لجميع الأبعاد		3.71	1.069	74.2%	موافق

يوضح الجدول السابق ترتيب متغيرات الدراسة حسب المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة ككل والذي بلغ (٣,٧١) بانحراف معياري (١,٠٦٩)، ودرجة قياس (موافق) وعلى ضوء ذلك تبين أن هناك دور: [لتعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥)].

القسم الثالث

ملخص النتائج والتوصيات

يتضمن هذا التقرير خلاصة لنتائج الدراسة الميدانية لـ (٣٩٢٠) من النساء المستهدفات في ثلاث مناطق (عدن، المكلا، سيئون)، وقد تم صياغة محتوى هذا التقرير اعتماداً على الاستبيان الذي أعد بدقة وعناية وفق القواعد العلمية الشائعة، وبالتشاور والتنسيق مع المعنيين في **مؤسسة كل البنات للتنمية** - صنعاء ومشاركة مؤسسة بسملة لتنمية المرأة والطفل، ومؤسسة يبابيع الخير، ويتعاون المكاتب الفرعية في المدن المستهدفة، وأن وحدة البحث الرئيسية في هذا التقرير (نساء يمنيّات من أجل السلام) هي المرأة والتي تُعد المعبر الرئيس عن الأسرة باعتبارها تمثل نصف المجتمع، ولكونها المسؤولة والمعنية بقرار مجلس الأمن، وتضمنت استمارة الاستبيان موضوع تعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥)، وقد تم تحليل (٣٩٢٠) استبانة، وللحصول على نتائج جيدة وذات مصداقية تم الاستعانة بجميع الاساليب والادوات العلمية المتبعة بالدراسات المماثلة، وتمت الاستعانة بالجدول الاحصائية والرسوم او الاشكال البيانية لوصف وعرض وتحليل النتائج بدقة عالية وبدرجة ثقة كبيرة، وكذا تم الاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي المعروف بـ (SPSS). وقد تضمن الاستبيان قسمين، القسم الأول: البيانات الديموغرافية، والقسم الثاني: مؤشرات الدراسة، وتضمن خمسة محاور رئيسية، الأول: معرفة المرأة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام، والثاني: تمكين المرأة اقتصادياً، والثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي، والرابع: دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية، والخامس: الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية، وتضمن التقرير ثلاثة أقسام أساسية، الأول: الهدف من الدراسة والمنهجية المتبعة، والثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية، والثالث: ملخص النتائج والتوصيات، وتمثلت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:-

أولاً: النتائج

■ النتائج الخاصة بالبيانات الديموغرافية:

- أن غالبية النساء من فئة العمر أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٤٨,٨٪.
- أن غالبية النساء من فئة المؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة ٤٥,٦٪.
- أن غالبية النساء من فئة (العازبات) بنسبة ٤٣,٤٪، و (المتزوجات) بنسبة ٤٢,٨٪.
- أن غالبية النساء من الفئة الوظيفة (القطاع الخاص) بنسبة ٢٩,٧٪، و(القطاع الحكومي) بنسبة ٢٩,٥٪، وهو مؤشر على تنافس القطاعين على توظيف المرأة والاستفادة من طاقاتها ونسبة ١٩,٧٪ طالبات، و ١٣,٤٪ عاطلات عن العمل، و ٧,٧٪ ربة بيت.

■ أجابت أفراد العينة بدرجة قياس (محايدة) في المحور الأول: معرفة النساء بقرار مجلس الأمن رقم

١٣٢٥ وأثره في عملية السلام بالآتي:

- تنفيذ القرار الأممي ١٣٢٥ في اليمن هو أمرٌ ممكن، بمتوسط حسابي (٣,٥٩).
- ساهم القرار ١٣٢٥ في دعم عملية السلام في اليمن قبل الحرب وأثناءها ، بمتوسط حسابي (٣,٠٥).
- تدعم الحكومات اليمنية المتعاقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، بمتوسط حسابي (٢,٩٥).
- تعرف الكثير من النساء اليمنيات مضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، بمتوسط حسابي (٢,٨٦)

- أجابت أفراد العينة بدرجة قياس (موافق) في المحور الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (٨٣,٤٠٪) على أنه:
 - يؤثر الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد بشكل سلبي على مستوى معيشة المرأة اليمنية، بمتوسط حسابي (٤,٤٧).
 - يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز دورها في بناء السلام دائم بمتوسط حسابي (٤,١٤)
 - يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في حمايتها من العنف بجميع أنواعه بمتوسط حسابي (٤,٠٦).
 - أنشطة سبل العيش للمرأة التي تنفذها المنظمات لها تأثير ملموس على تحسين مستوى معيشة المرأة اليمنية. بمتوسط حسابي (٤,٠١).
- أجابت أفراد العينة بدرجة قياس (موافق) في المحور الثالث: دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي بنسبة (٧٨٪) على أنه:
 - مشاركة المرأة في مشاورات السلام أمر بالغ الأهمية لبناء سلام دائم بمتوسط حسابي (٤,٠٦).
 - المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بقوة في دعم التعايش السلمي وحل جميع أشكال النزاعات المجتمعية. بمتوسط حسابي (٤,٠٣).
 - تشارك المرأة اليمنية بقوة في عملية السلام منذ بدء الحرب وحتى اليوم بمتوسط حسابي (٣,٦١).
- أجابت أفراد العينة بدرجة قياس (موافق) في المحور الرابع: دور المرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية بنسبة (٨٠,٤٪) على أن:
 - تسرب الفتيات من التعليم هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام بمتوسط حسابي (٤,٢١).
 - تعتبر بعض العادات والتقاليد أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام. بمتوسط حسابي (٤,١٥).
 - الزواج المبكر للفتيات هو أحد أسباب ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، بما في ذلك عملية بناء السلام بمتوسط حسابي (٤,٠٥)
 - تتعرض المرأة اليمنية للعنف الأسري والمجتمعي أكثر من غيرها من النساء في العالم العربي. بمتوسط حسابي (٣,٦٦)
- أجابت أفراد العينة بدرجة قياس (محايد) في المحور الخامس: الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية بنسبة (٦٦,٨٪) على أن:
 - للمرأة الحق في فرص العمل والترقية على قدم المساواة مع الرجل بمتوسط حسابي (٤,٠٣).
 - يجب أن يكون ثلث أعضاء الحكومة والبرلمان من النساء اليمنيات بمتوسط حسابي (٣,٧٥).
 - تعرف العديد من النساء اليمنيات أن هناك قوانين محلية تحمي المرأة من العديد من العنف بمتوسط حسابي (٣,٢١).
 - منحت الحكومات اليمنية المتعاقبة المرأة الكثير من حقوقها السياسية بمتوسط حسابي (٢,٩٣).
 - إن حصول المرأة على حقوقها القانونية والسياسية يهدد مكانة الرجل بمتوسط حسابي (٢,٧٨).

- أثبتت نتائج المحور الأول: عدم معرفة النساء في المناطق المستهدفة بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأثره في عملية السلام، حيث جاء المتوسط (٣,١١) وبانحراف معياري (١,١٥٠) أي بدرجة ضعيفة.
- أثبتت نتائج المحور الثاني: أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث جاء المتوسط (٤,١٧) وبانحراف معياري (٠,٩١٩) أي بدرجة عالية.
- أثبتت نتائج المحور الثالث: يوجد دور للمرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي، حيث جاء المتوسط (٣,٩٠) وبانحراف معياري (١,٠٢٠) أي بدرجة عالية.
- أثبتت نتائج المحور الرابع: يوجد دور للمرأة اليمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية، حيث جاء المتوسط (٤,٠٢) وبانحراف معياري (١,٠٤١) أي بدرجة عالية.
- أثبتت نتائج المحور الخامس: عدم توافر الحقوق السياسية والقانونية للمرأة اليمنية، حيث جاء المتوسط (٣,٣٤) وبانحراف معياري (١,٢١٥) أي بدرجة ضعيفة.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية: أن هناك دور لتعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥)، حيث جاء المتوسط (٣,٧١) وبانحراف معياري (١,٠٦٩) بدرجة عالية.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بضرورة ما يلي:

- دعوة القائمين في مؤسسات المجتمع المدني بضرورة زيادة رفع مستوى الوعي أكثر لدى النساء حول تعزيز مكانة المرأة اليمنية للمساهمة في إحلال سلام دائم في اليمن من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٣٢٥).
- تحسين المستوى الاقتصادي للمرأة اليمنية لمساهمتها في تعزيز دورها في بناء السلام في المجتمع، ويساهم في حمايتها من العنف بجميع أنواعه
- استمرار أنشطة سبل العيش من قبل المنظمات لأثره الملموس على تحسين مستوى معيشة المرأة اليمنية.
- تعزيز مشاركة المرأة في مشاورات السلام لأهميته في بناء سلام دائم، وحل النزاعات المجتمعية.
- الحد من تسرب الفتيات من التعليم، والعادات والتقاليد، والزواج المبكر للفتيات نظراً لكونهم من الأسباب الرئيسية لعدم مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، وعملية بناء السلام.
- إعطاء المرأة الحق في فرص العمل والترقية على قدم المساواة مع الرجل، وكذا حقها في البرلمان، ونشر الوعي والقوانين الخاصة بحمايتها ضد العنف، والعمل على تعزيز وحصول المرأة لحقوقها السياسية والقانونية.
- إعداد وتنفيذ دورات وورشات عمل لتدريب النساء على البرامج التثقيفية عن دور المرأة اليمنية في عملية السلام والتعايش السلمي، ودورها في مواجهة التحديات الاجتماعية.